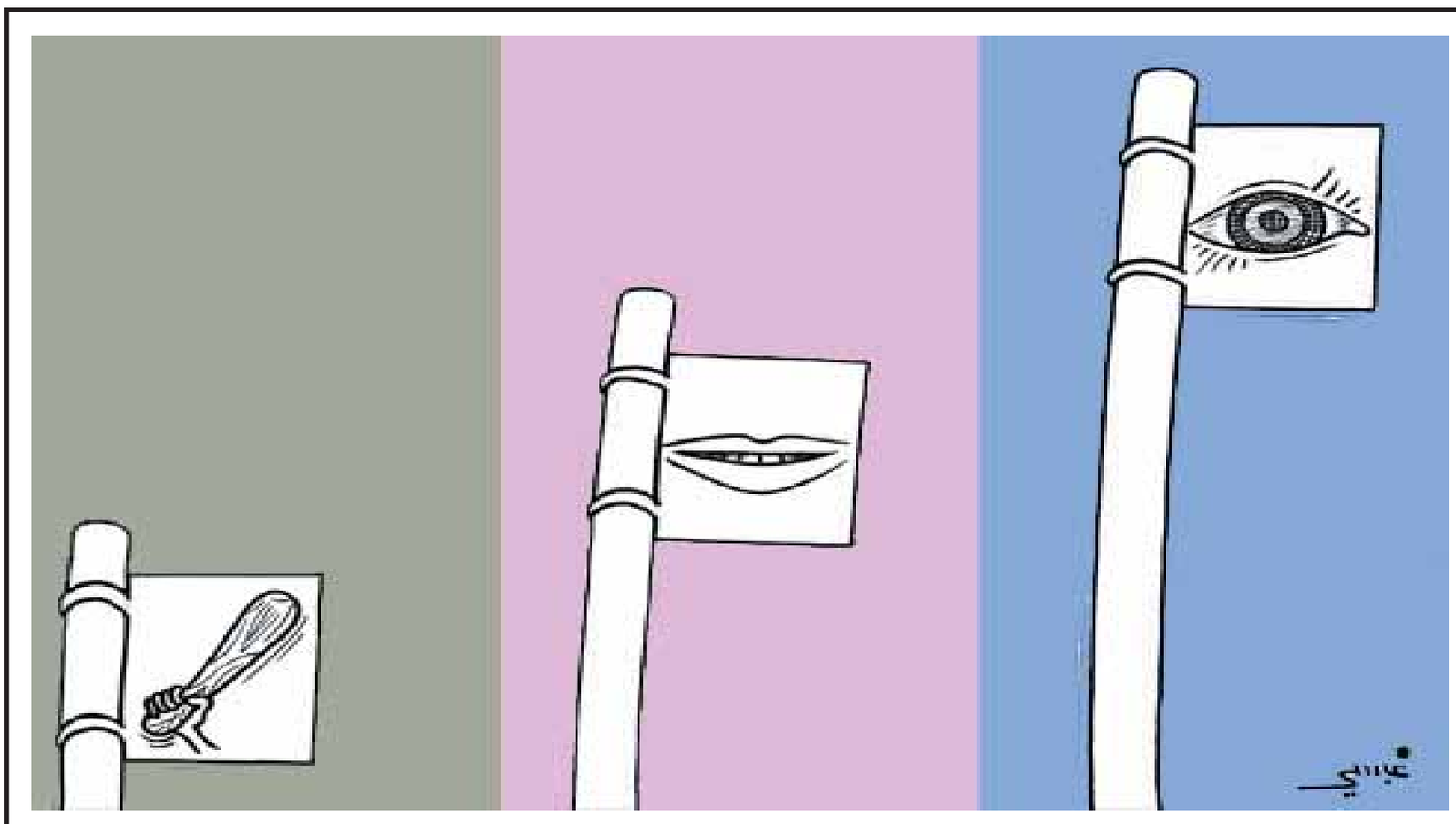

ناجي عبدالله الحرازي

الرئيس والإجراءات الصارمة والصعبة

* وعدُ الرئيس عبدربه منصور هادي بالتخفيف من معاناة اليمنيين واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم حدوث تدهور اقتصادي ،كما ورد في خطابه الأخير عشية الاحتفال بعيدنا الوطني " عيد الوحدة" ، وحديثه الصريح عن الصعوبات التي تواجه البلاد على الصعيد الاقتصادي ، يجب أن يمنحنا جرعة من التفاؤل بعدما كاد القلق أن يفسد حياة اليمنيين ويحولهم إلى شعب يائس لا حول له ولا قوة

الأخ الرئيس في خطابه كما تابعناه ركز على مشكلة عدم توفر الكميات المطلوبة من المشتقات النفطية واعتبر أن من أسبابها الحرص على عدم استنزاف الاحتياطي النّقدي في شراء ما تحتاجه السوق المحلية ،وأن الحكومة لو خصصت الأموال اللازمة للمشتقات من هذا الاحتياطي فلن يأتي نهاية العام إلا وقد تم استنزاف النصف منه، الأمر الذي سينتج عنه ارتفاع قيمة العُملات الأجنبية مقابل انخفاض قيمة عملتنا الوطنية.

هذا الطرح قد يكون صحيحا بالنسبة للاقتصاديين وخبراء المال والموازنة العامة ،لكن عامة اليمنيين لا يمكن أن يفهموا كيف لدعم المشتقات النفطية أن يتسبب في جزء كبير من عجز الموازنة العامة ،واليمن دولة منتجة للنفط وتصدره للخارج !!!!

الا يفترض أن توضح لنا الحكومة بشيء من التفصيل حول هذه المشكلة ؟؟ ذلك أن البعض منا ما يزال يتساءل:

الا يجب أن يوفر لنا إنتاجنا من النفط المشتقات التي نحتاجها محليا أولا، بسعر التكلفة وبدون حاجة للدعم ،بدلا من تصدير النفط الخام واستيراد هذه المشتقات بأسعار عالمية ؟

ولماذا لا يتم الكشف عن ومحاسبة هؤلاء الذين يستغلون الدّعم المالي الذي تقدّمه الدولة لأسعار المشتقات النفطية ، فيعملون على تخزينها وتهريبها خارج الحدود ليحققوا أرباحا خيالية نتيجة بيعهم لها بالأسعار العالمية ؟

الرئيس هادي أشار في خطابه أيضاً إلى أن تحصيل الإيرادات الضريبية والجمركية ليس بالكفاءة المطلوبة ولا يتناسب مع حجم النشاط التجاري والاقتصادي القائم، وأنه وجّه الحكومة بزيادة الربط المقرر هذا العام على الإيرادات الجمركية والضريبية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل تحقيقه على الوجه المنشود وتحسين مستوى كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي والجمركي

وهذا أيضا قد يكون مفهوما بالنسبة للمتخصصين ،لكن عامة اليمنيين بحاجة إلى فهم أفضل لمعنى الإيرادات الجمركية والضريبية وأهمية تحصيلها باعتبارها مصدرا حيويا للموازنة العامة .

وفي الوقت نفسه هم بحاجة أيضا لفهم واستيعاب مواضع إنفاق هذه الإيرادات ،وما إذا كانت تذهب في الوجهة الصحيحة أم أن بند المرتبات والأجور وما في حكمها يلتهم إيرادات الجمارك والضرائب والواجبات ،كما يلتهم جزءا كبيرا من إيرادات النفط ...

ولكي لا نذهب بعيدا في طرحنا دعونا نتذكر جميعا ما قاله أخونا العزيز مدير مكتب «البنك الدولي» في اليمن، وائل زقّوت، في تصريحات صحافية جريئة وصادقة مؤخراً ،عندما دعا الحكومة اليمنية لترشيد الإنفاق الحكومي وخفض النفقات الضخمة لكبار المسؤولين في الحكومة ..

المسؤول والخبير الدولي تفهم في تصريحه أن خيارات الحكومة في الواقع صعبة لكنه شدد على حاجة الحكومة لأن تكون جادة في محاربة الفساد ..ذلك أن الحديث عن تصحيح مسألة دعم أسعار المشتقات النفطية لا يجب أن يتم بمعزل عن الإصلاحات الأخرى .

ترى هل استمع ويستمع ولاة أمرنا لمثل ما طرحه ويطرحه هذا الخبير الدولي وغيره من محبي اليمن واليمنيين ؟

وهل تدرك حكومتنا أن مواجهة الضغوط المالية على المدى القصير تعد أمرا مهماً،لكن إجراء إصلاحات جادة في مجالات ترشيد الإنفاق العام وتحسين مستوى الخدمات والعمل على توفير المزيد من فرص العمل يجب أن تحظى بالأولوية أيضا ؟؟

وهل تدرك حكومتنا أيضا أن الترتيبات الخاصة بهذه الإصلاحات معروفة جيداً ولا تحتاج إلى عبقرية إينشتاين ،وأنها تتطلب فقط إرادة قوية والتزاماً مؤكداً دون استثناء أو مماطلة أو تسويف ؟؟؟

إذا كانت الإجابة بنعم على هذه الأسئلة فسنكون قد قطعنا شوطاً في رحلة الإجراءات الصعبة والصارمة التي وعدنا بها رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

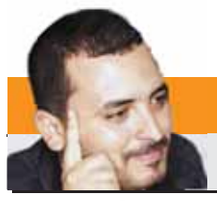

وجـهـة مـطـر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

أفقرونا

لو كان الفقر بلدا لكان اليمن، وأرجو ألا يقاطعني أحدكم ويقول: الصومال أفقر من اليمن؛ لأن أفقر صومالي يتكلم لغتين، ويستطيع في حال تشرد أن يعمل في شركة محترمة، بالإضافة إلى راتب من الأمم المتحدة .

الكثير من المناطق اليمنية، في الوقت الحالي، تعتبر نموذجا لدى الأمم المتحدة لأقسى حالات الفقر. الحديدة -مثلا- يطحنها الفقر طحنا !

إن حدثت مجاعة لا سمح الله فالمجاعة ستحدث لأن ما يأكله العصفور في عام يلتهمه الجمل لقمة، ولأن عشرات المليارات التي ألتهمها الفاسدون كان ينبغي أن تخصص لبناء مصانع لإطعام الفقراء والجائعين ولأن الزكاة والضمان الاجتماعي لا تصرف في سبلها الصحيحة ولأن سياساتنا الحكومية والاقتصادية فاشلة ولم تحقق أي بنى تحتية حقيقية في مجالي الزراعة والسياحة؛ فلو كانت حكوماتنا الموقرة محنكة فعلا لأنعشت البلاد بالزراعة، فالشعب الذي لا يزرع هو شعب جائع، ولو كانت حكوماتنا رشيدة لكفتنا شبح الجوع بما نملكه من ثروات سمكية فضلا عن ثرواتنا السياحية والنفطية والغازية.

الفقر ايدلوجيا والجهل أحد أكبر أسباب الفقر في اليمن ولذلك يتم استهداف انابيب النفط والكهرباء ، بالإضافة إلى أن الفقر يأتي وليدا لـ"استراتيجيات" حكومية خاطئة، وهي نتاج واقعي لسياسات عشوائية، وفساد مستشرٍ، وفشل اقتصادي، وجهل فاضح بأساليب البناء الحقيقي.

ومن آثار الفقر ارتفاع عدد المجانين على شاكلة جنان يخارجك ولا عقل يحنبك ما يتوجب على الحكومة ان تضع في حسبانها بناء مستشفى للمجانين من ضحايا الجرع في كل محافظة أو على الأقل في كل اقليم.

ماذا صنع الفقر باليمن؟! إذا أردت أن تعرف ماذا صنع الفقر باليمنيين فما عليك سوى القيام بزيارة لأقرب موقع الكتروني يمني وقراءة ما فيه من أخبار تبعث الاكتئاب والمرارة لدرجة ان صدرك يضيق وتشعر أن ما يحدث ليس في اليمن.

قلتها وسأظل أقولها اليمن بلد غني وشعبه فقير والسبب الفساد؛ بمعنى: لو أحضرت ما في الأرض جميعا من ذهب وفضة سيظل اليمن بلدا فقيرا في حال ظلت الديناصورات فاتحة أفواهها، فاردة كروشها؛ هل امتلأت؟ هل من مزيد؟! كل ما في اليمن من حروب وتمردات ونزاعات قبلية وتقطعات وإرهاب وتنظيم قاعدة وحراك واعتداءات وسرقات ... سببها الفقر والبطالة وتدهور الحالة الاقتصادية وفراغ الشباب وتعثر الاقتصاد والرياضة وطغيان الصراعات السياسية وانتشار السلاح.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي وأسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين.

يونس الحكيم

إنشاء هيئة قضايا الدولة ضرورة ملحة

بالرغم من الجهد الذي بذله الإخوة في فريق استقلالية الهيئات ذات الخصوصية بمؤتمر الحوار الوطني باستخلاص الموجهات الدستورية والقانونية اللازمة لإرساء بنيه مؤسسية فاعلة لإعادة بناء مؤسسات الدولة المستقلة ذات الخصوصية إلا أنه أغفل ذكر وإنشاء واحدة من أهم الهيئات المستقلة على الإطلاق والتي بإنشائها سيتحقق الكثير ،كيف لا وهي قوام العملية التنموية في أي بلد هذه الهيئة هي هيئة قضايا الدولة وما أحوجنا إلى مثل هكذا هيئة في دولة مسلوبة تعرضت لشتى عوامل التعرية منذ ،عقود ولم تفكر أي سلطة حكمت البلد في إنشاء هذه الهيئة التي تمثل الدولة وتكون نائباً لها في الدعاوى المدنية وسداً منيعا لحماية المال العام ومصالح اليمن وشعبه وليست بديلاً عن هيئة مكافحه الفساد أو بديلاً لقانون استرداد الأموال المنهوبة ، فالأولى تتعلق بأعمال جنائية والثانية وإن تشابه دورها مع هيئة قضايا الدولة إلى حد كبير إلا أن دورها أوسع وأشمل بل لو وجدت هذه الهيئة لما احتجنا لقانون استرداد الأموال المنهوبة ولقد سمعنا وشاهدنا كيف كل مؤسسة أو جهة حكوميه تشكو كل منها الآخر فشركة النفط تشكو الكهرباء بعدم سداد مديونيتها من المليارات والكهرباء تشكو الغير وبعض مؤسسات الدولة بعدم سداد مديونيتهم للوزارة المقدرة بعشرات المليارات وكذلك الحال في مؤسسة المياه وشركة الاتصالات وأراضي وعقارات الدولة ووزارة الأوقاف التي هي أكثر المظاليم وقد صدر تقرير رسمي قبل أشهر يوضح فيه أن أراضي وعقارات الأوقاف بالأمانة ٧٠٪-٨٠٪منها مغتصبة وعلى أية حال فإن المنازعات الداخلية على هذا الصعيد لا تعد ولا تحصى ، وإنشاء هيئة خاصة بقضايا الدولة ما تقتضيه الضرورة نستطيع من خلالها المحافظة على مقدرات البلد ليس على الصعيد الداخلي فحسب بل وعلى صعيد المنازعات الخارجية فكم من اتفاقيات وعقود أضرت بالمصلحة العامة سواء كانت استثمارية أو تسوية لمنازعات حدودية وكم عانينا ومازلنا نعاني إلى الآن من العديد من تلك الصفقات المجحفة وكم عانى وزير النقل حتى استطاع استرجاع موانئ عدن وربما لو لم يكن غيره لما استطعنا فعل شيء فكل هذا سيكون من اختصاص الهيئة سواء أبدى رغبته النظام الحاكم أو الوزير الفلاني أو لم يبد فهي هيئة مستقلة قضائية لا يستطيع أحد التأثير عليها وبالمناسبة في اليمن لا يوجد سوى قطاع لقضايا الدولة يتبع وزارة الشؤون القانونية وتكون مهمته تمثيل الدولة فيما يرفع عليها من دعاوى مدنية من أفراد أو أشخاص اعتباريين ومعنويين تصل حجم القضايا إلى المئات خلال العام دون أن نسمع أن هناك قضية واحدة رفعها قطاع قضايا الدولة لصالح الدولة والمقدرة بالآلاف.

وفي الأخير أتمنى أن تصل هذه الفكرة التي تتبلور حول مقترحات أضعها بين يدي الحكومة ممثله بوزيري الشؤون القانونية (كون وزارته هي الجهة التي تمثل الدولة قانونيا) والعدل (كون هذه الهيئة في أغلب البلدان تتبع وزارة العدل) على سرعة إعداد مشروع قانون إنشاء هيئة قضايا الدولة لما له من أهمية بالغة وضرورة ملحة لإدراك ما فات لعلنا نلحق بركب البلدان الأخرى ومنها مصر الذي سبق لها أن قامت بإنشاء هيئة قضايا الدولة في العام ١٨٧٥ أي منذ ما يقارب مائة وأربعين عاماً والضرورة لا ترخص بالإلحاح.

م / خالد عبدالله محمد قشاشة

أقطعوا الراتب ولا تقطعوا الكهرباء يوم الخميس

إن من يرى ما يعانيه معظم أبناء هذا الوطن الغالي خاصة أفراده من ذوي الدخل المحدود الذين لا تكفي دخولهم الشهرية لسد رمق الحياة أو حتى أبسط وأدنى احتياجاتٍ الحياة المعيشية الحالية فنجدهم دائما هم من يتحملون نتائج الأزمات الداخلية التي تنهال على أبناء هذا الشعب فما يكادون أن يتأقلموا مع الأزمة التي يمرون بها إلا وتأتي أزمة جديدة تلك الأزمات على سبيل المثال الأزمة السياسية وأزمة المشتقات النفطية وأزمة ارتفاع الأسعار وأزمة الكهرباء.

فعندما نتكلم عن أزمة انقطاع الكهرباء اليومية دون سابق إنذار فجميعنا يعرف أن المخربين هم من يقطعون الكهرباء دون سابق إنذار لمُلاكها أو للمستفيدين منها كما لا يخفى على أحد أن أولئك المخربين قد طوروا من إدارتهم لنشاطهم التخريبي من حيث قيامهم بإبلاغ (بإشعار) الدولة بالعمل التخريبي الذي ينوون القيام به قبل تنفيذه ومع أننا ننبذ ما يقوم به أولئك المخربين ولا نؤيد إطلاقا جميع أنواع التخريب بكافة أشكاله وأنواعه لتحقيق أي مطالب مشروعة أو غير مشروعة إلا أنني أستطيع القول أنه من الناحية العملية فإننا نجد أن بلاغ المخربين قبل تنفيذ عمليتهم التخريبية قد يوفر على الدولة مبالغ طائلة بملايين الدولارات فيما لو كانت مطالب أولئك المخربون مشروعة وتم تحقيقها لهم ،أما تلك المطالب غير المشروعة فهي عبئٌ على أبناء هذا الوطن سواءً تم تحقيق مطالبهم قبل تنفيذ عملهم التخريبي أو بعده ،وانطلاقا من تلك الصورة الكلية التي تعاني منها الدولة وما تتكبدها من خسائر مادية ومالية من شأنها أن تزيد من عجز الموازنة العامة للدولة.

فإذا بنا نجد أن هناك فئة كبيرة من أفراد المجتمع تتضاعف معاناتهم المعيشية وهم أصحاب ذوي الدخل المحدود فلا يكفي معاناتهم من تلف أجهزتهم الكهربائية بسبب انقطاع الكهرباء المتكرر في اليوم الواحد بالساعات بل يضاف إلى ذلك ما يتكبدونه من خسائر إضافية هُم في غنًى عنها ناتجة عن تلك العمليات الخاطفة التي يقوم بها أفراد الوحدات المكلفة من الإدارات التنفيذية بالمناطق التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء للقيام بقطع الكهرباء بصمت على المستفيد منها دون ان أستطيع أن أسمي تلك العمليات بـ(عملية القطع الصامت) لأنه لا يتم إبلاغ المستفيد إطلاقا لا قبل ولا أثناء ولا بعد ويرى البعض ممن تعرضوا لعملية القطع أن هناك سببا آخر وراء عدم قيام المؤسسة العامة للكهرباء بإبلاغ المستفيد بتنفيذ عملية القطع سواء بإبلاغه شفويا أو بموجب إشعار وليس كما يعتقد البعض أن السبب يرجع لإيمان مؤسسة الكهرباء و قناعتها بأن جميع المستفيدين من خدمة الكهرباء ممن تعرضوا أو سيتعرضون مستقبلا لمثل هذه العمليات تصلهم معلومات عملية القطع الصامت أولاً بأول قبل وأثناء وبعد تنفيذ العملية من خلال استخدام المؤسسة لأحدث وسائل تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات ناهيك عن أدوات التبليغ العارضة مثل (شاهد عيان يبلغه أو فاعل خير يبلغه) إن الوسيلة السائدة في اليمن والمشهورة حاليا والتي يستطيع من خلالها المستفيد معرفة أن من قام بقطع الكهرباء عليه هي المؤسسة العامة للكهرباء وليس عملا تخريبيا هي قيام المستفيد بالانتظار لعودة الكهرباء مدة لا تتجاوز 12 ساعة ويعاب على هذه الوسيلة أنها لا تحضا بالقبول العام وتلقى استياء عاما لدى المجتمع اليمني وخاصة إذا تمت عملية قطع الكهرباء بصمت يوم الخميس وما أدراك ما يوم الخميس فعندما لا تعمل كافة وسائل التبليغ المذكورة سابقا وخاصة في أخر يوم عمل في الأسبوع ويفاجأ المواطن قبل أو بعد أذان المغرب في يوم الخميس أن الكهرباء مقطوعة عليه ليس نتيجة عمل تخريبي وإنما نتيجة قيام وحدات مكلفة بعملية القطع الصامت ولإيماننا بأن هناك من المسئولين في وزارة الكهرباء والمرافق التابعة لها الذين لا يقبلون الظلم والتعسف ضد عملاء المؤسسة المستفيدين من خدمة الكهرباء والغيورين على سمعة المؤسسة ممن يسيئون استخدام سلطاتهم سواء كان بقصد أو بغير قصد فإننا سوف نبين ما يحدث لبعض المستفيدين والذي تم قطع الكهرباء عليهم خاصة يوم الخميس على الرغم من عدم أحتوى الفاتورة على إنذار بالقطع وكذا قيمة الفاتورة لم تتعدى القيمة المسموح بها فكيف إذا عرفت أن المستفيد استلم الفاتورة يوم الأربعاء ويوم الخميس تم القطع ومع ذلك فإن هذه المبررات لا ولم تشفع أو تمنع عملية القطع أو إرجاعه وأستطيع أن أقول أن المشكلة لم تعد هنا في عملية القطع فما حدث قد حدث والمشكلة الحقيقية للأسف تبدأ من هنا عندما يبادر ذلك المستفيد بإجراء الاتصالات إلى الجهات المعنية ابتداء بعمليات وزير الكهرباء وانتهاء بالطوارئ فمنهم من يقول أنه لا يختص إلى بالعمليات الكبرى ومنهم من يقول أن تلك المبررات لن تغير في الوضع شيئا وعليك أيها المستفيد أن تلحق الآن بالمنطقة لتقوم بالتسديد لأن اليوم الخميس وعندما يعمل ذلك المستفيد بتلك النصيحة وينتقل إلى المنطقة ويقوم بتسديد كامل الفاتورة مع دفع الغرامة المفروضة عليه بالخطأ إلا أنه للأسف الشديد ورغم محاولات المستفيد المتكررة التواصل مع أولئك المختصين ولكن دون جدوى لم يتم إرجاع التيار الكهربائي إطلاقاً وظلت الكهرباء مقطوعة طِيلة فترة الإجازة وكانت نتيجة ذلك أن أتلفت على ذلك المستفيد كافة المواد الغذائية من اللحوم والخضروات والفواكه التي كانت في ثلاجته والتي قيمتها أكبر من قيمة فاتورة الكهرباء كما حُرم أولاده من المذاكرة لدروسهم المرتبطة بالامتحان الشهري المزمع في أول يوم دوام ناهيك عن تعطيل كامل لأعمال المستفيد كل ذلك في كفة وما أصاب أفراد العائلة من حالة نفسية مُزرية خاصة الأطفال يسألون عن الذنب الذي اقترفوه حتى يتم معاقبتهم بقطع الكهرباء عليهم طيلة هذه الأيام على الرغم من تسديد قيمة الفاتورة كاملة مع الغرامة فما كان الرد من والدهم إلا أن هذا السؤل يجيب عليه وزير الكهرباء يا أولادي ولأن ما حدث هو باطل في باطل لذا رسالتنا لكل مدير منطقة أو مسئول في المؤسسة إن كنت لا تدري بما يحدث من موظفيك في تعاملهم مع عملاء المؤسسة فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أكبرُ.

وتفادياً للخسائر الفادحة التي يتكبدها المستفيد من تلك الإجراءات اللامسئولة وحرصاً منا على تخفيف تلك الخسائر بما يحفظ حق المؤسسة العامة للكهرباء في تحصيل مديونيتها من أولئك المستفيدين البسطاء بشكل أفضل فإننا نتمنى من وزير الكهرباء أن يبادر كمرحلة أولى بإجراء تعاقدات مع الجهات الحكومية يتم من خلالها تقديم خدمة (نحن معك في تسديد فاتورة استهلاك الكهرباء خصماً من الراتب) وذلك على أساس منح استمارة لكل موظف راغب في هذه الخدمة مهما كانت درجته الوظيفية ليقوم بتحديد مبلغ ثابت يتم استقطاعه من راتبه شهرياً ليتم خصم ذلك المبلغ من قيمة فاتورة استهلاكه للكهرباء شهريا وبهذا الإجراء تستطيع المؤسسة العامة للكهرباء أن تتحصل مركزياً نسبة كبيرة جدا من مديونيتها التي لدى ذوي الدخل المحدود كما يجنبها عدم القيام بعملية القطع الصامت على أولئك المستفيدين كون فارق الفاتورة سوف يصبح بسيطا جداً لا يستدعي القيام بتلك العملية وهذا من شأنه أن يمنح المؤسسة مجالا واسعا في التفرغ لمتابعة مديونيتها المستحقة لدى كبار المستهلكين غير الملتزمين بتسديد ما عليهم من مستحقات وأستطيع القول بأن هناك الكثير ممن ينتظرون قيام المؤسسة بتقديم هذه الخدمة أولهم أنا وأخيراً أتمنى من المسئولين والمختصين في المؤسسة والمناطق التابعة لها بأن يُحسنوا من تعاملاتهم مع عملاء المؤسسة كما لَو أن المؤسسة قطاع خاص لا تسمح لكائن من كان أن يسئ تعامل عملائها بأي شكل من الأشكال فالمواطن لم يعد يستطيع التحمل أكثر من ذلك،

حفظ الله اليمن وشعبها من كل شر ومكروه .

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388